ريجان وإمبراطورية الشر

كما كان شائعاً. وفى ١٩٨٥، كان أكثر من نصف ميزانية الدفاع الأمريكية مخصصاً للدفاع عن دول «الناتو»، لذا كان شيئاً مريراً ومثيراً للسخط أن تشير ألمانيا الغربية إلى القوات الأمريكية الموجودة فى أراضيها، على أنها قوات احتلال، بدلاً من اعتبارها قوات للدفاع عن ألمانيا الغربية. لقد كان شيئا مثيرا للاستياء أن يعزف الأوروبيون عن تحمل مزيد من الإنفاق دفاعاً عن بلادهم*.

زاد الاتجاه داخل الكونجرس نحو تخفيض الولايات المتحدة من التزاماتها نحو دول «الناتو»، إلا إذا تحمل الأوروبيون مزيداً من المسئولية تجاه الدفاع عن بلادهم. وفى ١٩٨٤، اقترح السناتور «سام نَـانْ» أحد الديموقراطيين من ولاية جورجيا، أن تقوم الولايات المتحدة بسحب ٩,٠٠٠ من قواتها المعسكرة فى أوربا، والبالغ عددها ٣٦,٠٠٠، وذلك على مدى خمس سنوات، إذا رفضت الدول الأوروبية زيادة حصتها فى أعباء تلك القوات. ولكن إدارة ريجان عارضت اقتراح «نَـانْ»، ولم يوافق عليه مجلس الشيوخ، وإن حاز على ٤١ صوتاً ضد ٥٥ صوتاً، مما برهن على أن «نَـانْ» قد عزف على وتر حساس. فى ١٩٥٣، كان إيزنهاور قد أوضح أن القوات الأمريكية لا يمكن أن تظل فى أوروبا إلى ما لا نهاية، لأن الولايات المتحدة ليس بمقدورها تولى إقامة «حائط رومانى» إلى الأبد. وفى ١٩٨٥، بدا أن مجلس الشيوخ وملايين من الشعب الأمريكى كانوا متفقين على تقييم إيزنهاور للموقف.

لقد تعرضت الدول الواقعة على جانبى المحيط الأطلنطى لتواترات جسيمة لمحاولة الاتفاق على مفهوم حلف شمال الاطلنطى، والدور الذى يجب أن ينتهجه وكيفية أدائه.

لقد ساهمت سياسة ريجان الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتى بدور فى تلك الصعوبات. فى بداية الأمر، أيـد ريجان قرار كارتر بفرض حصار اقتصادى على السوفييت، رداً على غزو أفغانستان. ولكن الحقيقة هى أن ريجان لم يكتف بمجرد رفض بيع الحبوب إلى روسيا، وإنما حاول منع حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا من تبادل التجارة مع الكتلة الشرقية.

ففى نهاية السبعينيات، كانت دول غرب أوروبا قد أبرمت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى، أتاحت لهم شراء الغاز الطبيعى الذى تنتجه روسيا فى مقابل بناء خط أنابيب من سيبريا، ولكن خط الأنابيب هذا، كان يعتمد على التكنولوجيا الأمريكية، التى كانت ستوفرها شركات متعددة الجنسية اتخذت أوروبا مقراً لها. وقد أثارت تلك الاتفاقية غضب ريجان، فحاول منع إنشاء خط الأنابيب عن طريق فرض عقوبات اقتصادية على تلك الشركات، التى قامت ببيع المعدات الأمريكية الصنع إلى السوفييت، ولكن تلك العقوبات لم تكن كافية لردع الأوروبيين.

علاوة على ذلك، كان ريجان نفسه تواقاً إلى التبادل التجارى؛ إذ بالرغم من كل حديثه عن «إمبراطورية الشر»، كان لديه فائض ضخم من الحبوب، ومشكلة جوهرية فى ميزان المدفوعات. وفى ١٩٨٥، كان السوفييت لا يزالون منهمكين بشدة فى محاولة إخضاع أفغانستان (حيث بلغ عدد المصابين السوفييت حوالى ٥٠,٠٠٠، وهو ما يعادل تقريباً ما فقدته الولايات المتحدة فى ڤيتنام، وحيث انتشر الاعتقاد أنهم استخدموا غازات سامة وأسلحة كيماوية). ومع ذلك، فإن ريجان قد تنازل ـ تقريبا ـ عن كل القيود والمقاطعات التى فرضها كارتر ضد السوفييت، وفى سبتمبر ١٩٨٣ أبرمت إدارة ريجان أكبر صفقة حبوب فى تاريخ السوفييت. ومن وجهة نظر

الأوروبيين اتسمت تصرفات ريجان بالتناقض، حيث استمر فى بيع مزيد من القمح والذرة إلى السوفييت، وفى نفس الوقت ظل يصر على عدم بيعهم تكنولوجية خط الأنابيب، ورد عليهم ريجان بأن خط الأنابيب مسألة استراتيجية (بافتراض أن بيع الأغذية لم يكن كذلك). أما الحجة القوية التى ساقها ريجان فكانت أن السوفييت باستطاعتهم شراء الحبوب من دول أخرى، بينما لا يمكنهم الحصول على تكنولوجية خط الأنابيب إلاّ من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلم يقتنع بتلك الحجة إلا قلة قليلة من الأوروبيين، فاستمر العمل فى خط الأنابيب، واستمرت مبيعات الحبوب. بل إن ريجان ـ بحلول ١٩٨٤ ـ كان بالفعل يشجع مشروع خط الأنابيب وغيره من مبيعات التكنولوجيا المتطورة إلى السوفييت. وهكذا تبنى سياسات معاكسة تماماً لسياسات كارتر، ومما يثير الدهشة أن غالبية الشعب الأمريكى ظلت تعتبر أن چيمى كارتر كان متساهلاً مع الشيوعيين، وأن رونالد ريجان كان صلباً معهم.

لقد أثارت تصرفات ريجان حيرة عديد من الأمريكيين، فقد كانوا يتساءلون عن سبب بيع الولايات المتحدة إلى عدوها الاتحاد السوفيتى، تلك السلع والبضائع التى كانوا فى أشد الحاجة إليها. وإذا لم يكن الاتحاد السوفيتى عدواً للولايات المتحدة، فما هو سبب إنفاق تلك المبالغ الهائلة، على الصواريخ الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى؟

أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٤، أطلق الديموقراطيون على ريجان اسم «رئيس التيفال»؛ لأن كل أخطائه كانت لا تلتصق به، وقد أثبتت الأحداث التى سبقت الانتخابات تلك النقطة. ففى أوائل سبتمبر ١٩٨٤، قامت قوات «الساندينيستا» بإصابة طائرة هليكوبتر فى نيكاراجوا، مما تسبب فى قتل عضوين أمريكيين من مجموعة «المساعدات المدنية العسكرية»، وهى منظمة خاصة ـ أو هكذا إدعت. ومع ذلك، لم تصبح سياسات ريجان فى أمريكا الوسطى إحدى القضايا المطروحة. كما تجاهل كارثة لبنان، حتى عندما قام بعض الإرهابيين فى منتصف سبتمبر، بقيادة

سيارة محملة بالمتفجرات داخل سفارة الولايات المتحدة فى بيروت وتفجيرها مما تسبب فى قتل ثلاثة وعشرين شخصاً. لقد ردَّ ريجان على النقاد، بإلقاء مسئولية الكارثة على «الإدارات الأمريكية السابقة التى لجأت إلى تدمير كفاءات أجهزة المخابرات»، وفى ذلك الوقت، كان ريجان قد أمضى ثلاثة أعوام ونصف فى منصب الرئاسة!

فى أكتوبر، كشفت «الأسوشيتدبرس» عن أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد أعدت دليل عمل لقوات «الكونترا»، اقترح اللجوء إلى الاغتيالات وعمليات الاختطاف كوسيلة للعمل فى نيكاراجوا. وكان ذلك جزءاً من برنامج لاستخدام الإرهاب للإطاحة بالحكومة، ونفذته الإدارة التى كانت أكثر الإدارات الأمريكية صراحةً فى إعلانها إدانة الإرهاب فى العالم. وفى نفس الوقت، فى بيروت، فشل ريجان فى التوصل الى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، الذين كانوا فى قبضة المتطرفين المسلمين، مثلما حدث لكارتر فى إيران أثناء انتخابات ١٩٨٠. ومع ذلك، لم تؤد أى من هذه التناقضات والمواقف الحرجة إلى التأثير على شعبية ريجان الساحقة، إذ حصل على ثلاثة أصوات من كل خمسة، وأعيد انتخابه بانتصار بهيج.

لكن ريجان عجز عن تحويل شعبيته الساحقة إلى تأييد سياساته، فهناك مثلاً ما أطلق عليه «تعديل بولاند»؛ إذ نجح الكونجرس فى تحدى الرئيس وإصدار أمر بحظر إمداد «الكونترا» بمساعدات عسكرية. ولقد بدأت تلك القضية فى أكتوبر ١٩٨٤ واستمرت لمدة عامين، قام ريجان خلالهما بتدبير وتنفيذ سلسلة من برامج العمل والعمليات، ابتغاء تحقيق هدف مراوغة الكونجرس، أو ـ بطريقة مباشرة أكثر ـ انتهاك القانون.

لقد فعل ريجان ذلك من خلال عدة طرق مختلفة، فقد حصل على مساهمات من الملك فهد، ملك السعودية، وغيره من الحكام العرب، ورجال البترول فى

تكساس، وأرامل الأثرياء الأمريكيين اليمينيين. كما عمل مساعدى الرئيس أيضا على جمع موارد مالية ـ من ضمنهم المقدم «أوليفر نورث» من العاملين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، «وروبرت ماك فارلين» مستشار الأمن القومى. وفى نفس الوقت، قامت وكالة المخابرت المركزية بانتهاك صريح للقانون، عندما أمدت «الكونترا» بالمساعدات العسكرية، التى تضمنت المعلومات العسكرية والأسلحة والمؤن. وكان القانون يحتم على وكالة المخابرات المركزية الكشف عن طبيعة ومجال أنشطتها للجان الكونجرس الإشرافية، ولكن «ويليام كاسى»، مدير وكالة المخابرات المركزية تجاهل هذا القانون بمنتهى البساطة، فقد كان يعد أقوى مؤيد لقوات «الكونترا» داخل الإدارة الأمريكية.

وهكذا قام البيت الأبيض ورئاسة المخابرات المركزية بحشد وإعداد وتدعيم جيش خاص من الإرهابيين، كان هدفه الإطاحة بحكومة «الساندينيستا». ولكن قوات «الكونترا» عجزت عن إحراز أى تقدم، إذ لم تكن لها قاعدة شعبية، فلم تستولِ على أية مدن أو حتى قرى؛ فقد كانت تلك القوات مكونة من خليط من ضباط سابقين من الحرس الوطنى لسوموزا، وبعض المرتزقة الذين فشلوا فى الإجماع على زعيم واحد أو برنامج عمل محدد، كما أنهم رفضوا مواجهة جيش «الساندينيستا» فى معركة مكشوفة، بل فضلوا خوض المعارك ضد القرى والمدنيين.

لجأ ريجان إلى فن البلاغة والخطب المفرطة؛ للتعويض عن أوجه تقصير قوات «الكونترا». ففى فبراير ١٩٨٥، نعت قوات «الكونترا» بأنهم «إخواننا»، وقال إن «نيكاراجوا قد أصبحت دولة شيوعية ديكتاتورية» وفى ١ مارس أطلق على «الكونترا» صفة «النظير المعنوى للمؤسسين القدامى»، وأصر على «إننا ندين لهم بالمساعدة».

لكن الكونجرس لم يتأثر، وظل حظر المساعدات العسكرية إلى «الكونترا» سارياً. وزاد حجم المحنة بالنسبة لريجان، عندما ثبت أن الموارد المالية التى تم تجميعها بالجهود

الخاصة لم تفى بالاحتياجات المطلوبة. وهكذا، فإن انهيار قوات «الكونترا» وبالتالى سياسة ريجان فى أمريكا الوسطى بات وشيكا.

بالاضافة إلى ذلك، كانت مصداقية ريجان وهيبته، معرضة للخطر فى منطقة أخرى من العالم الحافلة بحرب العصابات، وهى منطقة الشرق الأوسط. فى لبنان ـ خلال الفترة الثانية لرئاسة ريجان ـ واجه مشكلة مماثلة لتلك المشكلة، التى حطمت رئاسة كارتر، ألا وهى وقوع رهائن أمريكيين أبرياء فى قبضة اتباع آيات الله خمينى ـ من الثوار المسلمين المخبولين ـ والذين طالبوا بفدية للإفراج عنهم. لقد وجه ريجان انتقادات غاية فى القسوة إلى كارتر لتساهله مع الخومينى، وكان مقنعا للغاية فى وعوده المتكررة برفض دفع فدية، كما أنه ـ بمنتهى الحكمة ـ تجنب الخطأ الذى وقع فيه كارتر، عندما أفرط فى إثارة أهمية الرهائن، ولذلك.. استبعد الموضوع من الصفحات الأولى للصحف. وساعده على ذلك اختلاف الظروف والملابسات، ففى لبنان.. قبض الإرهابيون على أقل من عشرة رهائن فى مقابل خمسين رهينة فى طهران قبل خمس سنوات، وفى طهران اقتحم الإرهابيون سفارة الولايات المتحدة واستولوا عليها، بينما فى لبنان قبضوا على مواطنين مدنيين، وأخفوهم فى أماكن سرية.

ولكن وجه ريجان الذى بدا أمام الشعب هادئاً ومفعماً بالثقة، كان يحجب ورائه قلقاً داخلياً رهيباً بشأن مصير الرهائن، وسرعان ما استحوذ موضوعهم على ذهنه وتسلطت عليه الهواجس، مثلما حدث مع كارتر، وأصبح القلق غير محتمل عندما قبض الإرهابيون على مدير عمليات وكالة المخابرات المركزية فى بيروت «وليام باكـلى»، وبدأوا فى تعذيبه.

عندئذ، قرر ريجان أن يتصرف، ففى ربيع ١٩٨٥، بدأ فى تنفيذ خطة رئيسية من تصميمه، خطة كان نجاحها يعنى حل مشاكله فى أمريكا الوسطى والشرق

الأوسط فى آن واحد، وإعادة الرهائن إلى الوطن، وطرد الشيوعيين من أمريكا الوسطى، واكتساب حليف جديد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

كانت خطة ريجان خطة جريئة، ولكنها لم تدرس جيداً، بل وأظهرت قصوراً فى فهم أهم الأحداث الأساسية التى وقعت فى الماضى القريب. إن أى شخص قام بأى دراسة طفيفة لمشاكل كارتر مع آيات الله خومينى كان بإمكانه تحذير ريجان «لا يمكنك أن تثق بهؤلاء الناس»، وأى شخص عايش فضيحة «ووترجيت» كان بإمكانه إبلاغ ريجان: «فى هذه الدولة من المستحيل على الرئيس أن ينتهك القانون دون عقاب».

كانت خطة ريجان الرئيسية بيع الأسلحة إلى إيران، وكانت المعدات العسكرية فى إيران التى قام الشاه بشرائها كلها ـ تقريباً ـ أمريكية الصنع، والحرب مع العراق جعلت شهية إيران نهمة للأسلحة والذخائر الأمريكية. لقد ظن ريجان أن بيعه الأسلحة إلى إيران يمكن أن يخلق بداية جديدة لعلاقة الولايات المتحدة بإيران، وربما تعيد تأسيس العلاقة الوثيقة التى كانت سائدة أيام الشاه. أما الميزة الثانية فكانت أن تلك المبيعات يمكن أن تكون فدية للرهائن (على فرض أن الخمينى كان بإمكانه إصدار الأمر بالإفراج عنهم، وإنه كان سيفعل ذلك تعبيراً عن امتنانه). أما الميزة المالية فكانت أن الإيرانيين كانوا سيدفعون ضعف وثلاثة أضعاف قيمة الأسلحة، وبذا يمكن تحويل قيمة الأرباح إلى قوات «الكونترا»، وإمدادهم بمصدر دائم للتمويل، بل تمويل طويل الأجل فى الواقع، لأن ريجان كان يمد العراق ـ فى نفس الوقت ـ بمعلومات عسكرية خطيرة، والتى كانت تجمعها «الولايات المتحدة» عن طريق الأقمار الصناعية المخصصة للتجسس، وكان توصيل تلك المعلومات يهدف إلى عدم انتصار إيران فى الحرب، حتى باستخدام الأسلحة الأمريكية، وبالتالى، فإن احتياجاتها من الأسلحة لن تنته أبداً.

عندما نفذ ريجان خطته عمد إلى استخدام أقصى درجة من السرية، فتجاهل تجاهل إخطار وزارة الخارجية أو وزير الخارجية بسياسته الجديدة، وبذا تجاهل بناء

قاعدة بيروقراطية تؤيد سياسته. أما علناً، فبدلاً من العمل على حشد مؤيدين لدفع الفدية، أو بيع الأسلحة لإيران، استمر ريجان فى إصراره على أنه لن يدفع فدية أبداً، وفى مطالبة كل الدول بفرض حظر على بيع الأسلحة لإيران، مثل الولايات المتحدة على حد قوله.

ما الذى كان يمكن أن يدفع رئيس الولايات المتحدة إلى مثل هذه الأكاذيب؟ من الواضح أن قلقه بشأن الرهائن صار غير محتمل، ودفعه إلى ضرورة اتخاذ إجراء فورى. لقد بدأ المقدم «نورث» وغيره فى بيع الأسلحة إلى إيران، من خلال عدة قنوات، وبصفة خاصة من إسرائيل، وعرض الإيرانيون الإفراج عن أحد الرهائن إثباتاً لحسن النوايا، فطلب الرئيس الإفراج عن «باكْلى» عميل «وكالة المخابرات المركزية»، لكنه كان فى ذلك الوقت قد توفى من آثار التعذيب. عندئذ.. أفرجت إيران عن القس «بنيامين ڤير»، أول مكافأة حصل عليها ريجان ـ لقاء سياسته الجديدة ـ والتى أصبحت المكافأة الوحيدة نظراً للأحداث التى تلت.

فى ذلك الوقت، كانت حرب إيران والعراق قد أصبحت ـ بحلول عام ١٩٨٥ ـ ثالث أكبر وأغلى حرب فى هذا القرن، ولم يكن لها نهاية على مرمى البصر. لقد استمر ريجان فى بيع الأسلحة لإيران، التى داوم زعماؤها على تعذيبه بالوعود، وإمداد «نورث» بالأرباح التى بلغت ملايين الدولارات، استخدم جزء منها لتمويل «الكونترا» (أما الجزء الأساسى منها فذهب إلى مصادر خاصة فى شكل أرباح)، ومع ذلك استمرت قوات «الكونترا» فى خسارة المعارك.

وهكذا لجأ ريجان فى بداية ١٩٨٦ إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الكونجرس لمؤازرة سياسته لمساعدة «الكونترا»، وطلب ١٠٠ مليون دولار من أجل «مساعدات إنسانية وتدعيم عسكرى». وفى ١٦ مارس، أدلى بحديث تليفزيونى صارم اللهجة، حذر فيه من عواقب السماح للشيوعيين بالانتصار فى نيكاراجوا، وقام بالاتصال ـ تليفونيا ـ بجميع أعضاء الكونجرس للتأثير عليهم، ولكنه فشل. لقد استمرت المناقشات المريرة لمدة يومين، تخللتها صرخات «لانريد ڤيتنام أخرى»، والإصرار على

أنه ما لم تتولى الولايات المتحدة إيقاف الخطر الشيوعى فى نيكاراجوا «فسرعان ما سوف نجد أنفسنا نحاربهم عبر الريوجراند»، وفى النهاية هزم الكونجرس الإدارة الأمريكية.

بالرغم من ذلك، قام ريجان بتمويل «الكونترا» عن طريق صفقات الأسلحة التى باعها إلى إيران، والموارد الخاصة التى تم تجميعها، كما منح المتبرعين الأمريكيين تخفيضات فى الضرائب، وأصدر قرارات مؤيدة لبيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الحكومات الأجنبية التى كانت تساهم بتبرعات لصالح «الكونترا». وهكذا توصل ريجان الى ضرورة مواجهة الكونجرس والدستور الأمريكى. إن الإدارة الأمريكية ـ بتجاهلها لتعديل «بولاند» ـ قد تحدت الكونجرس بشكل أساسى حول مسألة جوهرية: من يسيطر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟

لقد أثيرت تلك المسألة فى ظروف لم يسبق لها مثيل: إن الكونجرس قد أبلغ الرئيس بما يجب عليه ألا يفعله فى الشئون الخارجية، بينما كان الرئيس منهمكاً فى انتهاك القانون، بشكل مستمر ومتعمد.

كان ذلك تطوراً مروعاً يتعلق بممارسة الكونجرس لسلطته فى السياسة الخارجية، ولكن الأمور كانت قد تصاعدت لمدة عقدين. فمنذ نهاية الستينيات كان الكونجرس قد حاول السيطرة على الشئون الخارجية بأساليب لم يكن من الممكن تصورها خلال العقدين الأولين للحرب الباردة. إن تعديل «بولاند» كان الذروة، وليس مجرد انحراف عن الطريق، ومع ذلك فقد تجاهله ريجان. ولكن خلال العامين الأولين من الفترة الثانية لرئاسته لم يكن ذلك معروفاً فى الكونجرس.

كان ريجان يسعى إلى نوعية الإجماع الذى حاز عليه روزفلت فى ١٩٤١، أو هارى ترومان فى فترة مبدأ احتواء الشيوعية وخطة مارشال، وعندما يتزعم الرئيس دولة متحدة يمكنه المخاطرة بتجاهل الكونجرس، لأن تجمع الشعب خلفه يضمن

للرئيس السيطرة على الأمور، ويمكنه من اتخاذ الإجراءات بجرأة، مثلما فعل ريجان عندما أمر بغزو جرينادا، ومرة أخرى فى تعامله مع الإرهاب الدولى.

فى أكتوبر ١٩٨٥ أعلنت الأمة عن موافقتها التامة والمتحمسة لاستخدام ريجان لطائرات الأسطول السادس للولايات المتحدة فى البحر الأبيض المتوسط، لإكراه مختطفى الباخرة «أكيلّولاورو» على أن يهبطوا فى إيطاليا. لقد حذّر ريجان الإرهابيين فى كل مكان: «يمكنكم أن تفروا، لكن لن تتمكنوا من الاختفاء».

بعد مرور شهرين هاجم الإرهابيون ركاب مدنيين فى مطارات روما وڤيينا، فوصفتهم وزارة الخارجية بأنهم جاءوا «من وراء سياج الحضارة». فى يناير ١٩٨٦ اتهم ريجان ليبيا بمساعدة الفلسطينيين الذين نظموا الهجوم على المطارات وأصدر أوامره بقطع كل العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع ليبيا، فقام الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى بتحدى الولايات المتحدة، وقذف ريجان بإهاناته، ورسم «خط الموت» عبر خليج «سدرة». فى يناير وفبراير وقعت عدة مصادمات بين الأسطول السادس للولايات المتحدة والقوات الجوية الليبية، وتصاعدت الاعتداءات فى مارس حتى بلغت الذروة، عندما أمر ريجان بشن هجوم جوى رئيسى على طرابلس، بهدف قتل القذافى، حيث ركزت قاذفات القنابل هدفها على مقر إقامته، ولكن القذافى نجح فى الفرار، وإن كانت ابنته قد قتلت، وكرامته جرحت بشدة. وكما كان متوقعاً أدان العرب الولايات المتحدة، أما الأوروبيون فقد كانوا قلقين إزاء بأسلوب ريجان فى تفجير الموقف، بينما وافق الشعب الأمريكى بكل حماس.

لقد كانت شدة اهتمام الشعب الأمريكى بحرب ريجان ضد الإرهابيين، على النقيض من اللامبالاة النسبية التى سادت الشعب الأمريكى تجاه الحرب بين العراق وإيران، أو حرب «الكونترا»، وهو تناقض أظهر ـ بدوره ـ مدى صعوبة التركيز فى دولة ديموقراطية على الحدث الرئيسى، مع تجنب الأحداث الجانبية. وفى ربيع ١٩٨٦ وضع الشعب الأمريكى مسألة الإرهاب الدولى على قمة قائمة اهتماماتهم

الجدية، وانخفضت السياحة إلى أوروبا إلى نصف حجمها. ولكن، الواقع أن الإرهاب هدد الأمريكيين ـ بالكاد ـ فلم يكن هناك أكثر من ٢٣ أمريكياً من بين الـ ٩٥٠ الذين قتلوا على يد الإرهابيين. كان الإرهاب مهما ـ فى الجانب الأعظم ـ لأن ذلك كان رأى إدارة ريجان. وبمعنى آخر كان ريجان يعيد ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه كارتر، عندما بالغ فى تقدير أهمية الإرهاب والرهائن.

فى ربيع ١٩٨٦ وصلت مكانة ريجان إلى الذروة ـ جزئياً ـ بسبب الهجوم الذى قاده ضد الإرهابيين، فاستطاع استخدام شعبيته فى الحصول على موافقة الكونجرس على رفع الحظر على مساعدة «الكونترا»، وألغى الكونجوس تعديل «بولاند» وخصص ١٠٠ مليون دولار لمساعدة «الكونترا». وهكذا فى صيف وخريف ١٩٨٦، كانت قوات «الكونترا» تتلقى المساعدات علناً من الكونجرس، وسراً من «وكالة المخابرات المركزية». وكذلك قام بمساعدتهم بعض المسالمين العرب، والمليونيرات الأمريكيين، بالإضافة إلى الإسرائيليين، وكذلك المقدم «نورث» من خلال الأرباح التى كان يحصلها من مبيعات الأسلحة إلى إيران. ولم يحدث أبداً ـ من قبل ـ أن اشترك مثل هذا العدد الضخم فى المساهمة بمثل تلك المبالغ الضخمة للحصول على تلك النتائج الضئيلة؛ لأن قوات الكونترا ـ بالرغم من كل شىء ـ لم تحرز أى تقدم. ولكن حتى نهاية ١٩٨٦ تقريباً، لم تثر أية تساؤلات حول شرعية تصرفات الرئيس، لأنها كانت مازالت مجهولة.

عندما بدأ ريجان الفترة الثانية للرئاسة فى يناير ١٩٨٥، انتعشت الآمال فى أنه سينتهز تلك الفرصة، ليصبح الرئيس الذى نجح فى تحقيق الرقابة على التسلح، وبذا يدخل التاريخ كصانع للسلام. لقد قيل إنه مثلما كان نيكسون هو الوحيد بين الساسة الأمريكيين الذى كان بإمكانه فتح الأبواب أمام الصين، فإن ريجان كان الوحيد الذى كان بإمكانه إنجاز الرقابة على التسلح مع روسيا، حيث إنه كان من المستحيل اتهام ريجان بالتساهل مع الشيوعيين، أو بالتقصير فى الدفاع عن الأمة.

عندما تولى ريجان الرئاسة للفترة الثانية، وتخلص من متاعب الحملة الانتخابية، كفّ عن وصف الاتحاد السوفيتى بأنه «إمبراطورية الشر»، وبدأ يشير إلى احتمال موافقته على الاجتماع مع الزعيم السوفيتى الجديد «ميخائيل جورباتشوف»، لمناقشة الرقابة على التسلح.

كان «جورباتشوف» تواقا لمقابلة ريجان، كجزء من سياسته الشاملة للانفتاح، التى تضمنت إجراء إصلاحات داخلية، وتخفيف حدة التوتر فى الخارج، التى حددت شخصية جورباتشوف فى صورة رجل أهل للثقة، ومنطقى ومتفتح ومحب للسلام. وأراد ريجان أن يعرض نفسه فى نفس الصورة، ولكن مهما بلغت جدية رغباتهما، فإن الطريق إلى الحد من التسلح، وانفراج العلاقات اعترضته عقبات لم تكن متوقعة، إذ وقعت بعض الأحداث بالصدفة، مثل: قيام السوفييت بإصابة طائرة ركاب چامبو، تابعة للخطوط الجوية الكورية فى ١٩٨٣، مما أعاق التقدم. ولقد أثبت الحدث مدى عمق شكوك كل من الجانبين ومدى اختلاف وجهات نظرهما. بالنسبة للأمريكيين أثبت حادث الخطوط الجوية الكورية أن السوفييت ليسوا أكثر من وحوش متعطشة للدماء، وبالنسبة للروس أثبت الحادث أن الرأسماليين لا حدود لتصرفاتهم، بعد أن وضعوا معدات تجسس فى طائرة مدنية، وأرسلوها فوق مراكز مخابرات سوفيتية دقيقة الحساسية. لقد كانت حقيقة الأمر مضللة، وهو ما إتسمت به مثل هذه الأحداث التى وقعت اثناء الحرب الباردة. وفى النهاية، عقد مؤتمر قمة فى چنيف فى نوفمبر ١٩٨٥، وعندما حضر ريجان الاجتماع طالب بتخفيض ٥٠٪ من الأسلحة النووية، وطالب فى نفس الوقت بالتوسع فى انتاج الـ "SDI"، قائلاً إن أكثر مخاوفه كانت وقوع «بيرل هاربر» نووية، وكانت حجته أن وسيلة منع ذلك هى إزالة كل القذائف الهجومية، عن طريق مباحثات الرقابة على التسلح، بالإضافة إلى التقدم فى إنتاج الـ "SDI"؛ لإنشاء درع دفاعى فى حالة فشل مباحثات الرقابة على التسلح.

كان الـ "SDI" أبهظ نظام تسلح على الإطلاق؛ لقد دفع كثير من العلماء بأنه لن يعمل، وأنه لن يختلف عن كل الأنظمة الدفاعية، التى يمكن التغلب عليها

عن طريق أنظمة هجومية مضادة أرخص كثيراً، وأنه لن يفيد إلا فى استفزاز السوفييت الذين سوف يضطروا إلى مضاهاة المصروفات الأمريكية؛ للاحتياط ضد إحتمال أن يعمل النظام بالفعل (رغم أنه احتمالا مستبعدا) ولكن ريجان أصر على كونه نظاماً دفاعياً مطلقاً، وانه سيعد تصرفاً لن يغتفر له إذا رفض فرصة لتوفير الدفاع عن الشعب الأمريكى. لقد رد عليه نقاده بأن تنفيذ الـ"SDI" سيزيد من خطورة وضع الولايات المتحدة وعدم أمنها، بالإضافة إلىٰ ديون تقدر بتريليونات من الدولارات.

باختصار، فى اجتماع قمة جنيف، كانت القوى العظمى على حافة قفزة كبيرة مذهلة فى مصروفات سباق التسلح، بينما كانت لدى كل جانب أسباب قوية رهيبة، تجعله يتمنى تجنب تلك النتيجة. ففى الولايات المتحدة، فاق عجز الحكومة أى نسبة سبق أن وصل اليها كنتيجة مباشرة لسياسة ريجان فى سباق التسلح، ولاحت خطورته على طريقة الحياة الأمريكية أكثر من القذائف الروسية. وفى الاتحاد السوفيتى أدت مصروفات الدفاع إلى السخرية من الوعد الشيوعى الأصلى بتحسين حياة الشعب الروسى. وهكذا ارتفعت الآمال، التى تولدت من الحاجة المتبادلة لممارسة القيود، ومن التكلفة الباهظة للاندفاع فى سباق التسلح. لقد وجه ريجان حديثه إلى تلك الآمال فى خطابه، الذى أذيع فى التلفزيون عشية سفره الى جنيف، فقال إن الاجتماع مع جورباتشوف «يمكن أن يكون فرصة تاريخية لتحديد طريق ثابت وبـنّـاء للقرن الواحد والعشرين».

لكن فى اليوم التالى، بل عند مغادرة الرئيس، قام «كاسبر واينبرجر»، وزير الدفاع، بتسريب خطاب، كان قد سلمه للرئيس، احتوى على قائمة بإجراءات، افترض أن السوفييت اتخذوها انتهاكاً للمعاهدة، وطلب فيه من الرئيس عدم الموافقة على التقيد بشروط معاهدة «سولت ٢» التى لم يكن قد تم التصديق عليها، وكذلك عدم تخفيض نفقات SDI، باختصار عدم الاشتراك فى أية اتفاقية على

الإطلاق. لقد كان ذلك عملاً تخريبياً بكل معانى الكلمة. لقد قدم «واينبرجر» لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين لأى نوع من الحد من التسلح، الذريعة المثالية التى يمكن استخدامها أساساً لمعارضة أية اتفاقية، يمكن أن يتوصل إليها ريجان وجورباتشوف. وفى نفس الوقت ـ فى جنيف ـ نفذ ريجان توصية «واينبرجر» ورفض التراجع عن "SDI"، ولم تبرم أية اتفاقية.

بعر مرور ثلاثة شهور، أصدرت هيئة الأركان المشتركة دراسة، عنوانها «الوضع العسكرى للولايات المتحدة»، ورد فيها أن الاتحاد السوفيتى «مستمر فى العمل بمقتضى معاهدة (سولت ٢)، وذلك بحل النظم الاستراتيجية، كلما أتيحت نظم جديدة». وكان ذلك نقضاً صريحاً للتصريحات التى أدلى بها ريجان و «واينبرجر».

وسرعان ما أصبحت التناقضات هى السمة المميزة لإدارة ريجان. فبينما ارتفعت نفقات التسلح إلى رقم قياسى جديد ـ خاصة بالنسبة لـ "SDI" ـ أثار ريجان دهشة الجميع ـ بما فى ذلك أقرب مستشاريه إليه ـ بالكشف عن خطاب كان قد كتبه إلى جورباتشوف، اقترح فيه مشاركة السوفييت فى إنتاج الـ "SDI" بمجرد انتهاء الولايات المتحدة من مراحل البحث والتطوير. وكان تصديق ذلك أكثر صعوبة، حيث تعلق بتنازل الولايات المتحدة فعلاً عن ثمار أبهظ برنامج فى التاريخ، كما كان هناك شك فى إمكانية قبول جورباتشوف أن يثق فى أن ريجان (وحلفاءه) سيفوا بوعدهم إذا نجح الـ"SDI". لقد كان من الواضح أن احتمالات تصديق تصريحات ريجان واقتراحاته أخذت تتناقص.

وتتضح صحة ذلك عندما ينتقل المرء من الخطابات إلى الأفعال، فخلال ١٩٨٦ حافظ جورباتشوف منفرداً على فرض حظر على الاختبارات النووية، واستخدم كل فرصة متاحة لإثارة أقصى قدر من الدعاية حول الحظر، وبدأ بمطالبة الولايات المتحدة بالانضمام إلى السوفييت برفض الاختبارات. ولكن ريجان، الذى أخذ يكرر ـ مثل كارتر ـ أن هدفه كان إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض، أصر أنه كان

مضطراً ـ فى نفس الوقت ـ إلى اختبار أسلحة جديدة. وفى يناير ١٩٨٧ استأنفت روسيا برنامجها؛ استشهاداً بالاختبارات المتكررة التى أجرتها الولايات المتحدة.

فى نفس الوقت تعرضت سياسة الانفتاح، التى طالما طالب بها جورباتشوف، لاختبار قاسٍ. ففى ٢٦ أبريل ١٩٨٦، وقعت حادثة نووية فى «تشرنوبيل» بالاتحاد السوفيتى، وتجاهل جورباتشوف إخطار العالم بالكارثة، وانتشرت سموم الإشعاعات الذرية فوق معظم أوروبا، وثار غضب كل الناس ـ فى كل مكان ـ من السوفييت. ولكن جورباتشوف كانت لديه صفة من صفات «التيفال»، التى تميز بها ريجان، فقد أعقب ذلك، تعاون الروس مع علماء الأسلحة النووية فى المجتمع الدولى، سرعان ما استعاد جورباتشوف مكانته. وكذلك فى ١٩٨٧، عندما نجح طيار شاب من ألمانيا الغربية فى التحليق بطائرته الخاصة داخل المجال الجوى لروسيا، وهبط بها فعلاً فى الميدان الأحمر، استطاع جورباتشوف ـ بطريقة ما ـ أن يصمد أمام تلك الواقعة، دون أن يصبح مصدراً للسخرية.

ترجع أول أسباب نجاح جورباتشوف فى اكتساب الرأى العام العالمى إلى تلهفه الواضح على عقد اتفاقية للرقابة على التسلح؛ بالمقارنة بتردد ريجان الواضح. ولذا كان جورباتشوف هو الذى قاد بادرة عقد اجتماع القمة التالى، مستخدماً وسائل تكتيكية غريبة بعض الشئ، من أجل التوصل إلى هدفه.

فى أغسطس ١٩٨٦، قام المسئولون الأمريكيون بالقبض على «جينادى زاخاروف» فى نيويورك بتهمة التجسس لصالح المخابرات الروسية، وردَّ السوفييت على ذلك بالقبض على «نيكولاس دانيلوف»، مراسل أحد الصحف الأمريكية، بتهمة التجسس لصالح «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». وأصر البيت الأبيض على براءة «دانيلوف» (رغم كونه حفيد أحد جنرالات القيصر، وأنه كان يتحدث اللغة الروسية بطلاقة، وأن الأسئلة التى كان يوجهها بصفته مراسل صحفى كانت على أية حال، نفس الأسئلة التى كان سيوجهها عميل لوكالة المخابرات المركزية، مثل عدد القوات

الروسية فى أفغانستان، وكيفية إمدادهم بالمعدات وحالتهم المعنوية، إلخ). وأعلن ريجان أنه لن يوافق ـ تحت أى ظرف من الظروف ـ على تبادل «دانيلوف مقابل زاخاروف»، لأن «زاخاروف» كان مذنباً بكل وضوح، بينما كان «دانيلوف» بريئاً.

بعد مرور أسبوعين، وافق ريجان على التبادل، ثم أبلغ الشعب الأمريكى أنه عقد اتفاقاً لصالح «دانيلوف». وفى اليوم التالى أعلن البيت الأبيض موافقة ريجان على اقتراح جورباتشوف بعقد اجتماع قمة فى «ريكياڤيك» بأيسلندا خلال أسبوعين، وجاء هذا الإعلان من الإدارة الأمريكية، التى أصرت دائما على عدم الاشتراك فى اجتماع قمة دون الإعداد الوافى له.

كان اجتماع قمة «ريكياڤيك» قاحلاً مثل ريف أيسلندا، الذى تذروه الرياح. وفى ختام الاجتماع بدا الحزن والإنهاك على «شولتز» وزير الخارجية، وهو يعلن إتفاق ريجان وجورباتشوف على إزالة كل الأسلحة النووية، وأنظمة القذائف التى تطلقها، على أن تتم عملية نزع السلاح خلال عشر سنوات. لقد بدا ذلك رائعاً لدرجة التشكيك فى صحته، وقد كان، إذ واصل شولتز حديثه ليشرح أن إبرام تلك الاتفاقيات من حيث المبدأ لم يتم، لأن ريجان رفض قبول أحد مطالب جورباتشوف وهى أن تتخلى الولايات المتحدة عن برنامج الـ"SDI".

وانفجرت الولولة فى كافة أنحاء العالم؛ فطالب الجناح اليسارى بمعرفة كيف استطاع ريجان أن يبدد مثل تلك الفرصة، من أجل نظام دفاعى قال عنه الخبراء إنه لن يعمل، بينما طالب الجناح اليمينى بمعرفة كيف يمكن لريجان أن يوافق على ازالة الأسلحة النووية وأنظمة القذائف، فى الوقت الذى تميز فيه السوفييت بتفوقهم فى وسائل الحرب التقليدية. وتتابعت سلسلة من التصريحات المتضاربة، أصدرتها وزارة الخارجية والبيت الأبيض، مما أدى إلى زيادة ارتباك الجميع. ولم يوجد بين المسئولين ـ ولا حتى الرئيس الأمريكى نفسه ـ من استطاع أن يوضح ماهية السياسة الأمريكية تجاه الرقابة على التسلح. وفى النصف الأول من ١٩٨٧ بذلت محاولات

لإحياء المباحثات، ولكنها لم تتعد إدلاء كل جانب بتصريحات دعائية، لم تسفر عن أى تقدم فعلى.

فى خريف ١٩٨٧، اتفق ريجان وجورباتشوف على تخفيض التسلح، ولكن بأسلوب معتدل وبسيط جداً، وهو إزالة الصواريخ قصيرة المدى فى أوروبا. ورغم أنها كانت تمثل نسبة ضئيلة من الترسانة الإجمالية، إلا أن ذلك الاتفاق كان ـ فى حد ذاته ـ حدثاً جوهرياً، إذ كانت تلك هى المرة الأولى التى اتفق فيها الجانبان ـ بالفعل ـ على تخفيض قوات الهجوم بالصواريخ. وتم توقيع المعاهدة فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧، وبالرغم من أن هذه المعاهدة لم تضع نهاية لسباق التسلح ولم تؤد إلى تخفيض المخاطر بنسبة ذات مغزى، إلا أنها أنعشت الأمل فى إحراز تقدم أكبر فى المستقبل.

ولم تخل سياسة ريجان الخارجية ـ فى فترة الرئاسة الثانية ـ من بعض الانتصارات، إذ نجح ريجان فى مواجهة أزمة الفلبين فى ١٩٨٦، التى كانت محفوفة بالمخاطر. فخلال الانتخابات فى فبراير، قام الرئيس «فرديناند ماركوس»، ـ وهو ديكتاتور حصل لنفسه على ثروة تفوق كل تخيل على حساب شعب الفلبين ـ بترشيح نفسه أمام السيدة «كورايزون أكينو» أرملة زعيم المعارضة الذى قتله رجال «ماركوس» العسكريون. وقام «ماركوس» بإحصاء الأصوات وأعلن فوزه، وانطلق الشعب الفلبينى إلى الشوارع فى مظاهرة مذهلة وفريدة من نوعها، أطلقوا عليها «قوة الشعب» تصاعدت حتى وصلت إلى إضراب عام، وحاول ماركوس أن يقضى عليه بالعنف، معتمداً على التأييد الأمريكى.

فى بداية الأمر، كان ريجان ميالاً إلى إمداده بالمساعدات، إذ أكد أن الانتخابات كانت حرة وعادلة، وأن حصر الأصوات كان صادقاً، وقال إنه بالرغم من اتهامات التزوير فى الانتخابات، فإن «هناك دليلاً على أن الجزر يسودها الآن نظام حزبين قويين». ولكن مع استمرار المظاهرات، قرر ريجان حتمية التصديق على تقرير من

السيناتور «سام نانْ»، أصر فيه «نانْ» على أن السيدة «أكينو» كانت الفائزة فى الانتخابات من واقع الحصر الفعلى للأصوات، وأن ماركوس كان متورطاً فى عملية شاملة لسرقة الانتخابات.

عندما قام وزير الدفاع ورئيس الأركان الفلبينى بضم صوته إلى المطالبة باستقالة «ماركوس»، تخلى ريجان عن جهوده لإبقاء «ماركوس» فى السلطة، واتصل به هاتفياً طالبا منه الاستقالة ومغادرة الفلبين، وسهل ذلك على ماركوس بأن وعده بتوفير انتقاله على متن طائرة تابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة إلى جزر الهاواى، حيث يمكنه الاستقرار هناك، والاحتفاظ بثروته المذهلة. بنهاية فبراير ١٩٨٦، كان «ماركوس» فى جزر الهاواى، وأصبحت «أكينو» رئيسة الفلبين.

رغم أن ريجان لم يكن أمامه كثير من الاختيارات فى ظل تلك الظروف، إلا أن الإجراءات التى اتخذها كانت حاسمة فى التوصل إلى تلك النتيجة السعيدة. وكان ريجان هو الذى حثّ «ماركوس» على الاستقالة والمنفى، ولولا الجهود التى بذلها ريجان لكان من المحتمل أن ظل «ماركوس» فى مانيللا، ودفع البلاد إلى حرب أهلية وحشية. إن خشية ريجان أن السيدة أكينو لن تكون صارمة بالدرجة المطلوبة مع الشيوعيين الفليبينيين، جعل مهمة مساندتها أكثر صعوبة على ريجان، ولكنه ـ على أية حال ـ قام بتأييدها عندما أثبتت الأدلة التى لاجدال فيها أن «أكينو» كانت اختيار شعب الفلبين.

فى منطقة أخرى ناطقة بالإسبانية فى العالم الثالث ـ أمريكا الوسطى ـ استمر ريجان فى قيادة الهجوم المضاد على «الساندينيستا». وفى العشرة شهور الأوائل من ١٩٨٦ اتخذ العدوان عدة أشكال، تضمنت مناورات عسكرية خطيرة قامت بها قوات الولايات المتحدة على حدود نيكاراجوا، وجهوداً دبلوماسية لضم الدول المجاورة لنيكاراجوا، وهى هندوراس، وكوستاريكا، كحلفاء فى الثورة المضادة ولكن، أدى رفضهما التورط، إلى زيادة عبء «الكونترا».

فى خريف ١٩٨٦ أصابت قوات «الساندينيستا» طائرة نقل كانت تحمل مؤناً إلى قوات «الكونترا»، وكان طاقم الطائرة مكوناً من ثلاثة أمريكيين، اعترف أحدهم أنه يعمل لحساب «وكالة المخابرات المركزية». وبعد مرور شهر نشرت صحيفة عربية مقالة، وردت فيها تفاصيل صفقات بيع الأسلحة لإيران، وفى مؤتمر صحفى تم عقده على وجه السرعة، قام «إدوين ميز» النائب العام بالكشف عن بعض تفاصيل خطة «إيران الكونترا»، وفجأة وجد ريجان نفسه أمام فضيحة فى إدارته، نافست فضيحة «ووترجيت» فى أهميتها واهتمام الصحافة بها. وبالنسبة لريجان، لم يكن من الممكن اختيار توقيت أسوأ من ذلك، إذ اكتسح الديمقراطيون انتخابات الخريف، وكانوا على وشك السيطرة على مجلس الشيوخ. وهكذا، أحرز الديمقراطيون إجماعاً ساحقاً فى مجلسىّ الكونجرس، وأصبحوا فى مركز مثالى يمكنهم من حصاد جميع الفوائد المترتبة على أى فضيحة فى الحزب الجمهورى.

وتتابعت تصريحات مبهمة كشفت عن فضائح مروعة. فى البداية، إدعى ريجان أن الأسلحة التى تم شحنها إلى إيران، لم تكن أكثر من «عدة أسلحة دفاعية بحتة» وأنكر تورط دولة أخرى من العالم الثالث، وأكد أنه «لم ولن ينتهك أى قانون من قوانين الولايات المتحدة»، وأصر على أن «سياستنا بعدم تقديم تنازلات إلى الإرهابيين مازالت سليمة لم تمس». وبعد مرور يومين، اعترف بأنه اشترك فى مناقشات مع الإيرانيين، على أمل أن تؤدى إلى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين فى لبنان. وفى اليوم التالى قال إن الاتهام بأن الأسلحة التى أرسلها إلى إيران، كانت «فدية» هو «تزييف مطلق للحقائق».

بعد هذه النقطة الضعيفة، أخذت الأمور تتدهور إلى الأسوأ؛ فأعلن «شولتز» وزير الخارجية أنه عارض فى إرسال أية أسلحة إلى إيران، وأن هذا التغير الجوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية تم دون استشارته، وأن السفراء الأمريكيين فى الشرق الأوسط كانوا يقدمون تقاريرهم إلى البيت الأبيض مباشرة، مع تجاهل وزارة الخارجية.

وبعد مرور أسبوع ـ فى نوفمبر ١٩٨٦ ـ قام ريجان بإقالة الأميرالاى «جون بويندیكستر» مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، ومساعده المقدم «أوليفر نورث» اللذين باشرا برنامج «إيران/كونترا» لصالح مجلس الأمن القومى الأمريكى، وذلك بسبب «التساؤلات الخطيرة، التى أثيرت حول لياقتهما للمنصب»، وفى نفس الوقت قام ريجان بمدح «نورث» لكونه «بطلاً أمريكيا».

وعلى الفور بدأ «نورث» فى تمزيق الوثائق التى كانت فى حوزته فى مكتبه بالبيت الأبيض، بينما طالب جهاز التحقيقات الفيدرالية "FBI" باستدعاء نائب عام خصيصا لهذه القضية. وهبطت أسهم ريجان فى الانتخابات ٢١ نقطة، فنزلت إلى ٤٦٪. فى أوائل ديسمبر، مثّـل «بويندیكستر» و «نورث» أمام لجنة مخابرات مجلس الشيوخ، والتزما بالتعديل الخامس الذى يخول لهما عدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهما. وفى نفس الوقت، أصر ريجان على أنه لم يكن يعلم بأى شئ، وعندما كان يـحاصر بالأسئلة كان دفاعه «لست أتذكر»، وقال إنه يشارك الجميع فى تلهفهم على معرفة ما كان يقوم به «بويندیكستر» و«نورث»، عندئذ أشار الديموقراطيون إلى أن ريجان كان القائد الأعلى للقوات المسلحة فإذا كان يسعى فعلاً إلى معرفة الحقيقة، لم يكن عليه أكثر من إصدار الأمر إلى الأميرالاى والمقدم بإبلاغه الحقيقة.

بحلول ربيع ١٩٨٧، بدأت سلسلة من التحقيقات، وتولى «جون تاور»، أحد أعضاء مجلس الشيوخ السابقين، رئاسة لجنة مستقلة للتحقيق فى الأمر، معينة من قبل ريجان. وقدمت لجنة «تاور» تقريرها، الذى ورد فيه أن عدة قوانين قد انتهكت، كما حدد عدة مصادر خلل خطير فى هيكل السياسة الخارجية لإدارة ريجان. كما اتهم الرئيس بإهماله فى مباشرة أعباء منصبه، ولكن توقف دون اتهامه بانتهاك القانون. فى نفس الوقت، كان الكونجرس قد كوّن لجنة مشتركة مختارة؛ لكى تعقد جلسات الاستماع، وسرعان ما حازت تلك الجلسات على اهتمام الشعب الأمريكى بشكل ضارع اهتمامه بجلسات «ووترجيت»؛ حيث كانت تبث يومياً

بالتليفزيون على الهواء، واستمرت فى الكشف عن تفاصيل إضافية عن الخطة. لقد كان شيئاً مثيراً للأسف والاشمئزاز. وفى نهاية الأمر، توصلت لجنة الكونجرس الخاصة بإيران و«الكونترا» إلى أن قيام الإدارة الأمريكية ببيع الأسلحة مقابل الرهائن، وبتحويل بعض الأرباح إلى قوات «الكونترا»، قد أدى إلى «سيادة الاضطراب والفوضى فى أعلى مستوى فى الحكومة، بالإضافة إلى التضليل المراوغ والسرية المتطرفة وازدراء القانون وتضليله». وقامت اللجنة بمهاجمة الرئيس ريجان، لتخليه عن «مسئوليته الأخلاقية والقانونية نحو ضرورة الالتزام بتنفيذ القوانين بأمانة».

وكانت كلمات قوية، فاقت فى قوتها الاتهامات التى وجهت إلى ريتشارد نيكسون. إذن، لماذا لم يتخذ الكونجرس أية خطوة تجاه اتهام الرئيس بالتقصير؟ أحد الأسباب كان التوقيت، إذ كان أمامه فى منصب الرئاسة أقل من عامين، فلم يبد أن الأمر يستحق كل ذلك الجهد، فبالإضافة الى أن الحزب الديموقراطى أراد أن يتجنب دخول انتخابات ١٩٨٨ أمام «جورج بوش» بصفته رئيسا اجباريا، وكذلك أن يعرف بالحزب الذى اعتاد اتهام الرؤساء.

وهكذا نفذ رونالد ريجان من الازمة، بالكاد، ولكن إدارته أصيبت بشلل خطير.

لقد فشل ريجان فى تحقيق أياً من أهدافه الأساسية فى السياسة الخارجية. ففى بولندا، لم يحدث أى تصرف من تصرفاته أدنى فرق؛ وفى سباق التسلح عجز عن إزالة قنبلة نووية واحدة؛ ولم يترك تعزيزه للقوات الأمريكية المسلحة أى تأثير على أعداء الولايات المتحدة، خاصة السوفييت، ولكن ريجان استعرض عضلاته العسكرية على دول، مثل: جرينادا، وليبيا، ولبنان، وإيران. وبالنسبة للتجارة الخارجية عانت الولايات المتحدة من أكبر عجز فى الميزان التجارى فى تاريخها، بالتزامن مع أكبر عجز فى ميزانية الحكومة المركزية فى التاريخ، مما أدى ـ بدوره ـ إلى انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر ١٩٨٧ والذى كان ـ فى حد ذاته ـ نتيجة لأزمة مالية عالمية، كان أحد أسبابها سياسة ريجان فى الاقتراض من اليابانيين؛ لسداد نفقات

التوسع العسكرى الأمريكى، من أجل حماية البترول اليابانى الذى ينتج فى الخليج الفارسى. لم ينجح ريجان فى إطلاق سراح الرهائن من لبنان، أو فى تحسين علاقات الولايات المتحدة مع إيران، إذ تخلى عن موقف الحياد فى حرب إيران والعراق، عندما اختار حماية ناقلات البترول الكويتية (لأن الكويت ـ وهى حليف للعراق ـ استخدمت بعضاً من أرباح البترول، لتدعيم نفقات حرب العراق). لقد نجح ريجان فى تحدى «قانون سلطات الحرب» ليس بطريقة مباشرة، بل ببساطة عن طريق تجاهل مطالب الكونجرس بضرورة وضعه موضع التنفيذ. وكان الكونجرس عاجزاً عن إجبار الرئيس على تنفيذ رغباته، من ناحية بسبب الصعوبات الملازمة للقانون، وأساساً بسبب حدوث انقسامات داخل الكونجرس ذاته.

فى ربيع ١٩٨٧ قام ريجان بتنفيذ «مبدأ كارتر» دون الاستشهاد به) عندما أرسل سفن الولايات المتحدة الحربية الى الخليج الفارسى، لحماية ناقلات بترول قادمة من الكويت، بعد أن تم تغيير جنسيتها بألوان العلم الأمريكى. وكانت تلك الناقلات متجهة إلى اليابان، فتعرضت لخطر صواريخ مصنوعة فى فرنسا والصين، أطلقها الإيرانيون والعراقيون. فى ١٧ مايو، أطلقت الطائرات المقاتلة العراقية قذيفتين على السفينة «ستارك»؛ مما تسبب فى قتل ٧٣ بحاراً، وجاء رد ريجان بإرسال كاسحات ألغام وطائرات هليكوبتر إلى الخليج. وفى أكتوبر، وبعد أن أصابت الصواريخ الإيرانية ناقلات بترول حاملة للعلم الأمريكى، قامت مدمرات البحرية الأمريكية بقصف أرصفة البترول بالشواطئ الإيرانية، فعلق جيمى كارتر الرئيس السابق بقوله ان الولايات المتحدة قد أصبحت حليفة للعراق، وأنها اشتبكت فى أعمال عدوانية، وطالب ريجان بالالتزام بقانون «سلطات الحرب»، ولكن ريجان تجاهله.

وتصاعدت الحرب براً وجواً وبحراً، واستطاعت قوافل البحرية الأمريكية المرور ـ عادة ـ بنجاح، رغم ما حدث فى أبريل ١٩٨٨، عندما انفجر لغم فى بارجة أمريكية فانتقمت البحرية الأمريكية بتدمير سفينتى بترول إيرانيتين وإصابة أو إغراق

ست سفن إيرانية. وعندما تزايد عدد الألغام التى تزرع، وعدد الناقلات التى تمر، تحت نيران القاذفات، أصدر ريجان أوامره إلى القوات الأمريكية فى الخليج بتوفير الحماية لكل السفن المحايدة.

فى ٣ يولية، أصابت السفينة الأمريكية «فانسين» ـ عن طريق الخطأ ـ طائرة ركاب إيرانية، مما تسبب فى قتل ٢٩٠ من الركاب وطاقم الطائرة. وقد وصف ريجان الحادث بأنه «فاجع» ولكنه قال إنه: «يبدو تصرفاً دفاعياً صحيحاً». وفيما بعد أرسل ريجان إلى إيران رسالة أبدى فيها «عميق أسفه»، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا.

ويبدو أن ذلك الحادث، رغم بشاعته، قد ساعد على حث الطرفين المشتركين فى ثانى أطول حرب، وثالث حرب دموية فى القرن العشرين، على طلب السلام. فبعد مرور أسبوعين على الحادث وافقت إيران على طلب الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وصدّق آيات الله خومينى ـ شخصياً ـ على الاتفاقية، وبالتالى وضع نهاية للحرب دون الانتصار فيها والذى بدا مثل «السمّ»، وفى الواقع كان ذلك اعترافاً منه بالتضحية بمئات الآلاف من الشباب الإيرانى، وبأموال لا حصر لها مقابل لا شئ، بل إن العراق قد فاز ببعض الأراضى على حساب إيران. لقد قوبلت سياسة ريجان فى الخليج بكثير من الانتقادات لكنها نجحت فى المحافظة على تدفق البترول، وإن تسبب ذلك فى زيادة الضرائب على الشعب الأمريكى زيادة طائلة. ففى تلك الآونة ـ فى تكساس، ولويزيانا، وغيرها من المناطق المنتجة للبترول فى الولايات المتحدة ـ تسبب إغراق الأسواق العالمية بالبترول، وما نتج عنه من انخفاض أسعار البترول فى كساد اقتصادى، كاد يضارع كساد ١٩٣٠. إن إيران لم تنهزم، كما أن الرهائن الأمريكيين فى الشرق الأوسط لازالوا فى الأسر، ولكن، على الأقل، لم تنتصر إيران، وتوقف القتال أخيراً.

استمر الأمل يراوغ ريجان فى الإطاحة بحكومة «الساندينيستا» فى نيكاراجوا. فى صيف ١٩٨٧، تولى رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى بقيادة «أوسكار أرياس

سانشيز» من «كوستاريكا»، صياغة خطة للسلام، وافقت عليها قوات «الساندينيستا»، واضطر ريجان إلى مساندتها، مع الاستمرار فى إمداد وتشجيع قوات الكونترا. ثم قام «دانيل أورتيجا» ـ رئيس نيكاراجوا ـ باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا، ولكن ريجان رفض ذلك. ومع ذلك، نفذ «أورتيجا» جميع الخطوات المطلوبة فى خطة السلام، بما فى ذلك رفع الحظر عن جريدة المعارضة «لابرنسا»، والسماح لمحطات الإذاعة الكاثوليكية بالبث دون رقابة؛ فبدا ريجان أمام غالبية المراقبين، وكأنه العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام فى أمريكا الوسطى. وبدا ذلك أكثر وضوحاً، عندما مُنح «سانشيز» جائزة نوبل للسلام.

كانت بنما دولة صغيرة أخرى، استطاعت أن تسخر من التمثال الضخم فى الشمال وتتحداه. ففى يونية ١٩٨٧، قام الطلبة بأحداث شغب فى بنما، لاتهام الجنرال «مانويل نورييجا» بالتورط فى وفاة الجنرال «عمر توريجوس» زعيم الأمة السابق. ونجح «نورييجا» فى أن يحول اتجاه المظاهرات، لتصبح ضد سفارة الولايات المتحدة، ورداً على ذلك اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية بقوة، ثم أعلنت وقف كل المساعدات إلى بنما. ثم عمد «نورييجا» إلى القبض على كل معارضيه السياسيين وغيرهم، مما سبب حرجاً للولايات المتحدة، التى عملت معه ـ عن كثب ـ فى أعمال المخابرات والأنشطة السرية عبر السنوات القليلة السابقة. ومن بين هؤلاء الذين اشتركوا معه، كان «جورج بوش» الذى كان يشغل عندئذ منصب نائب الرئيس، ومديراً سابقاً لوكالة المخابرات المركزية.

فى أوائل ١٩٨٨، اتهمت جبهة المعارضة البنمية ـ التى كان أغلبها فى المنفى ـ «نورييجا» بالقتل، والإتجار فى المخدرات، وعمليات تنظيف الأموال لزعماء المخدرات. وفى ٥ فبراير، أصدرت وزارة العدل الأمريكية حكمين ضد «نورييجا» فى تهم إتجار بالمخدرات، إذ اتهم بتوفير مهابط طائرات تهريب المخدرات، وباستلام ٣٥٠ مليون دولار مقابل خدماته. وعندئذ قام الرئيس «إيريك أرتورو دلفال» بإقالة «نورييجا» من

منصبه كقائد لقوات الدفاع، وردًا على ذلك، قام «نورييجا» بطرد «دلڤال»، وتمكين أحد رجاله من منصب الرئاسة، فانضم «دلڤال» إلى الجماعات السرية، ولكن استمرت الولايات المتحدة فى الاعتراف به رئيساً لبنما.

وفى مارس رفض «نورييجا» عرضاً من الولايات المتحدة بإسقاط التهم الجنائية ضده مقابل مغادرته بنما، والاستقرار فى المنفى. عندئذ فرض ريجان عقوبات اقتصادية على بنما، فأمر الشركات الأمريكية بالتوقف عن سداد كل المدفوعات إلى الحكومة، مما أدى إلى الإضرار بشعب بنما، لكن دون ترك أى أثر على الديكتاتور الجديد. لقد أدى ذلك إلى تدمير الاقتصاد، وتحويل بعض أعضاء المعارضة الداخلية للجنرال إلى نقاد للولايات المتحدة.

بحلول خريف ١٩٨٨، كانت سياسة ريجان فى أمريكا الوسطى قد أصيبت بالانهيار، فقد استمر «أورتيجا» فى السلطة، و «نورييجا» فى تحدى حكومة الولايات المتحدة علناً. وأخذ الحزب الجمهورى، الذى أسرف فى إطرائه على سياسة ريجان الناجحة، يبذل أقصى جهده، لتجنب ذكر المنطقة فى الحملة الانتخابية.

كما واجهت إدارة ريجان بعض الصعوبات من جراء سياستها تجاه حكومة جنوب أفريقيا. وكان الاهتمام قد تصاعد فى الولايات المتحدة ـ خاصة بين الطلبة الجامعيين ـ إثر زيادة وحشية الحكم فى جنوب أفريقيا. لقد طالب المعارضون من الطلبة بوقف الاستثمارات الأمريكية هناك، وتمكنوا، فى بعض الحالات ـ مثل جامعة كاليفورنيا فى بيركلى ـ من إجبار مجلس الوصاية على التخلى عن ممتلكات الجامعة فى جنوب أفريقيا. وكانت سياسة ريجان، التى أطلق عليها «ارتباط بناء»، تهدف الى تشجيع الاستثمارات الأمريكية، على أساس أن السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، يجب أن تعمد إلى تدعيم المؤسسات التى توفر فرص العمل للعمال السود، وتدفع أجوراً مناسبة، وتسمح للسود بشغل بعض الوظائف الإدارية. وكان

الدفاع عن تلك السياسة يرتكز على أن ذلك يعود بالنفع على الأغلبية العظمى من السود بدلاً من مغادرة البلاد، وتركهم تحت رحمة البيض من جنوب أفريقيا.

بدا ذلك عادلاً ومنطقيا، ولكن كانت المشكلة فى عدم نجاح تلك السياسة؛ إذ ساءت الأمور بدلاً من أن تتحسن. ومع ذلك، تمسكت إدارة ريجان بسياسة «الارتباط البناء» حتى عندما تخلت بعض المؤسسات الأمريكية المهمة عن ممتلكاتها فى جنوب أفريقيا. أما فى جنوب أفريقيا، فبدأت تلك الإجراءات فى الإضرار بالاقتصاد، مما أثار بعض الأمل فى إمكانية تغيير سياسة الحكومة تجاه السود بصفة عامة، والمجلس الوطنى الأفريقى (ANC) بصفة خاصة.

لكن ادارة ريجان حققت تقدماً فى المنطقة الواقعة شمال حكومة جنوب أفريقيا. ففى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تأييدهما لاتفاقية ـ قامت الأمم المتحدة بوضع بنودها ـ خاصة بمستقبل أنجولا وناميبيا، واشترطت على القوات الكوبية مغادرة أنجولا خلال عامين، وتعهدت بمنح الاستقلال لآخر مستعمرة فى أفريقيا ـ وهى ناميبيا ـ خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن ريجان استمر فى توفير المساعدات العسكرية لليونيتا UNITA فى أنجولا، وهى النظير الأفريقى للكونترا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة كانت لها دلالتها، إذ استلزمت مزيداً من التعاون الفعال بين موسكو وواشنطن، فاق كل ما سبقه، فيما يتعلق بأى نزاع إقليمى آخر، اشتركت فيه القوتان العظميان.

وكان التعاون بشأن الحافة الجنوبية لقارة أفريقيا، جزءاً من الانتصار العظيم الذى حققته سياسة ريجان الخارجية، ألا وهو عقد معاهدة مع السوفييت لخفض التسلح. لقد تم إنجازهـا فى الثمانية عشـر شهراً الأخيرة من إدارة ريجان؛ فكانت بمثابة شعاع أمل نحو انفراج حقيقى لحدة التوترات فى العالم، وربما، حتى، إنهاء الحرب الباردة. وكانت هذه نقطة تحول مذهلة بالنسبة لريجان، قوبلت بترحاب عظيم، وبدت تبريراً منطقيا لأسلوبه الشخصى الجلف الصارم، الذى تبناه خلال السنوات

الست السابقة، وزودته بأقوى أسباب نجاحه فى الشئون الخارجية. هل ينسب الفضل فيما حدث إلى ريجان، أم إلى جورباتشوف؟ وما قدر الدور الذى لعبه كل منهما أو الذى لعبته أحداث بعيدة عن سيطرة كل منهما؟ لا يمكن تقدير ذلك بدقة، كل ما يمكن قوله أن ذلك حدث أثناء وجودهما فى السلطة.

كانت علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد ساءت فى نهاية صيف ١٩٨٦، إثر فشل اجتماع القمة فى «ريكياڤيك»؛ بسبب رفض ريجان لاقتراح جورباتشوف الجرئ بإزالة كل الأسلحة النووية. وخلال العام التالى استمر الجانبان فى تبادل الزمجرة، وفى ١٢ يونية ١٩٨٧ ـ فى برلين ـ قام ريجان باستثارة جورباتشوف عندما تحداه بأن «يهدم هذا الحائط». لقد رأى معظم المراقبين أن ذلك الاستفزاز كان يعوزه حسن التقدير؛ إذ لم يوجد فى العالم كله ـ تقريباً ـ من توقع إزالة حائط برلين فى القرن العشرين، أو حتى الواحد والعشرين.

ومع ذلك، عرض السوفييت فى الشهر التالى ـ فى جنيف ـ اقتراحاً جديداً لخفض التسلح، وافقت عليه الولايات المتحدة ـ تقريباً ـ على الفور. لقد دعا ذلك الاقتراح إلى قيام كافة دول العالم بإزالة كل الصواريخ قصيرة، ومتوسطة المدى الأمريكية والسوفيتية. وفى ديسمبر ١٩٨٧، فى اجتماع قمة فى واشنطن، قام ريجان وجورباتشوف بالتوقيع على معاهدة القوة النووية الوسيطة (INF) التى طالبت بفك وإبادة كل الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، وتضمنت فقرات شرطية، لتكوين نظام للتحقق المستقل فى الموقع ولفحص الأسلحة.

كانت معاهدة "INF" اختراقاً عظيماً للحرب الباردة. ومنذ البداية الأولى للعروض التى اقترحت للرقابة على التسلح ـ منذ إدارة إيزنهاور ـ عندما عرض الأخير اقتراح «السماوات المفتوحة» عمد السوفييت إلى رفض مجرد التفكير فى فحص إمكانيات صواريخهم فى الموقع. والأكثر من ذلك لم يجرؤ أى من أسلاف ريجان أو جورباتشوف على التفكير فى خفض التسلح فعلياً، وبدلاً من ذلك حاولوا ـ دون

إحراز نجاح ـ التوصل إلى وضع بعض الضوابط للرقابة على التسلح، ولكن فى ١٩٨٧ استلزمت معاهدة "INF" الإزالة الفعلية لأنظمة أسلحة أساسية، مع الفحص فى الموقع.

ولكن، لم تقدم معاهدة "INF" حلاً لكل مشاكل العالم بأى حال من الأحوال، فقد استمر ريجان فى استثمار مبالغ هائلة فى "SDI"؛ كما استمر جورباتشوف فى الاحتفاظ بأكبر قوات برية فى العالم وقوات بحرية ضخمة؛ كما أن قوات الولايات المتحدة والجيش الأحمر استمرت فى مواجهة بعضهما على ضفاف متضادة لنهر الألب؛ كما أن ترسانات الأسلحة الاستراتيجية للقوى العظمى، والصواريخ طويلة المدى، والصواريخ التى يتم إطلاقها من الغواصات، وحاملات قاذفات القنابل النووية .. ظلت كما هى لم تمس. ومع ذلك، فإن معاهدة "INF" نجحت ـ بالفعل ـ فى تخفيض قدرات كل جانب على الإبادة، وفى إرخاء التوتر فى وسط أوروبا، حيث توصلت صواريخ «بريشنج» إلى تخفيض مدة الإنذار بحدوث هجوم نووى إلى عدة دقائق. والأهم من كل ذلك، أنها كانت إنجازاً رمزياً فى المقام الأول.

من يستحق المديح؟ إن المعجبين بريجان إدعوا أن جورباتشوف انهار لأن الاتحاد السوفيتى لم يستطع مجاراة التقدم الأمريكى فى سباق التسلح، وأن سياسة ريجان فى إنتاج مزيد ومزيد من الأسلحة بحيث لا تضطر إلى إنتاج مزيد من الأسلحة فى المستقبل، قد أحرزت نجاحاً ساحقا. لقد أرغم السوفييت على قبول السلام، وتسوية الخلافات؛ لأن محاولة السوفييت مجاراة الولايات المتحدة بإنتاج صاروخ مقابل صاروخ، قد تسببت فى تدمير الاقتصاد السوفيتى. إن سداد السوفييت لنفقات إنتاج الـ "SS20" وغيرها من الأسلحة الجديدة تطلب منهم حرمان مواطنيهم، ليس فقط من السلع الاستهلاكية، بل حتى من الطعام والمأوى. إن جورباتشوف لم يستطع الاشتراك فى سباق للتسلح ـ فى نفس الوقت ـ الذى عكف فيه على تنفيذ سياسة «جلاسنوست» و «بريسترويكا»، ولذا فقد تنازل عن سباق التسلح.

وينطوى هذا التحليل على بعض الحقائق. لكن توجد حقيقة أخرى هى أن الأمريكيين سددوا نفقات تعزيز القوة العسكرية من قروض يابانية، وأن ريجان قد ترك لأحفاده ديوناً قدرها ٣ ترليون دولار. لقد حذّر المتنبئون من أن هذا الدين لابد وأن يسدد يوماً ما، وعندما يأتى ذلك اليوم، سيكون على الشعب الأمريكى أن يضحى، ليس فقط بالسلع الاستهلاكية، بل بالطعام والمأوى لسداد ثمن الـ "SDI". ووفقاً لتعليق إيزنهاور فى ١٩٥٣، «كل بندقية تصنع، كل سفينة حربية تطلق، كل صاروخ ينطلق، يعنى ـ فى نهاية الأمر ـ سرقة ممن يعانون من الجوع، ولا يجدون الطعام، ويعانون البرد ولا يجدون الملابس».

يجب ألا يحجب مثل هذا النقد حقيقة أن اجتماع قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ كان من أنجح الاجتماعات التى عقدت خلال الحرب الباردة وأكثرها إشعاعاً بالأمل. كان جورباتشوف محقاً، عندما أطلق عليه «حدثا مهماً فى السياسة العالمية». وبخلاف معاهدة "INF"، تناولت مباحثات ريجان وجورباتشوف إجراء مزيد من خفض التسلح بالأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار جورباتشوف إلى أنه كان يعد لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان. ولقد انتهت كل اجتماعات القمة السابقة بادعاء أنها أدت ـ على الأقل ـ إلى تخفيف حدة التوترات، على الرغم من عدم تحقيق نتائج محددة. أما اجتماع قمة واشنطن فإنه بالفعل أزال أسباب مهمة للتوتر، وبشر ببداية نظام عالمى جديد.

كما أنه أدى إلى ترويج شعبية «جوربى» والتى كانت قد ذاعت فى كافة أنحاء العالم بالفعل. ولقد اتضحت موهبته كرجل علاقات عامة بالأسلوب الأمريكى، اثناء اجتماعاته مع زعماء من الكونجرس ووسائل الإعلام ورجال الأعمال. كما أنه قابل الأطفال فى المدارس. وفى إحدى المرات أمر قائد سيارته ـ فجأة ـ بالتوقف فى شارع «كونتيكيت» وغادر السيارة، واقتحم حشود الناس وأخذ يصافحهم ويتحدث معهم. ونجح، فى أسر ريجان نفسه بظرفه وجاذبيته.

كانت هناك نقاط خلاف بين الرجلين؛ إذ أخذ «ريجان» يحاضر «جورباتشوف» عن حقوق الإنسان؛ مما أدى بالزعيم السوفيتى إلى إخبار الزعيم الأمريكى: «أنت لست المدعى وأنا لست المتهم» ولكن ريجان كان بحاجة إلى الحصول على شئ ما، من أجل مؤيديه من الجناح اليمينى، الذين كانوا ثائرين على معاهدة «INF». وإن ريجان ـ الذى قاد، لمدة عقدين تقريباً، أنصار الحرب الباردة من الأمريكيين، وتزعم معارضة عقد أية اتفاقية تسلح من أى نوع مع السوفييت ـ أخذ يتهم المحافظين من معارضى معاهدة INF بأنهم أرادوا أن يؤمنوا «أنه لا مفر من الحرب». وأن يصل الأمر برونالد ريجان إلى حد توجيه النقد إلى «الصقور»، له دلالة واضحة على مدى اختلاف العالم الجديد، الذى كان يسعى مع جورباتشوف إلى خلقه. كما أن حصوله على تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة "INF" بهذه السرعة، أثبت مدى أهمية شعبيته الشخصية، وأهمية خفض التسلح بصفة عامة، بالنسبة للشعب الأمريكى.

فى أبريل ١٩٨٨، أعلن ريجان عن عقد اتفاقية مع السوفييت، خاصة بانسحاب الجيش الأحمر من أفغانستان ـ وللمرة الأولى خلال ثلاثة وثلاثين سنة انسحب الجيش الأحمر من أى مكان. وفى ١٨ مايو، قامت أول وحدة سوفيتية بمغادرة أفغانستان. وبعد مرور أحد عشر يوماً، وصل ريجان إلى موسكو لحضور ثانى اجتماع قمة فى أقل من ستة شهور. ومن أجل استرضاء الجناح اليمينى داخل الوطن، استمر ريجان فى نقد جورباتشوف لانتهاكه حقوق الإنسان، وعقد اجتماع مع ستة وتسعين من المنشقين السوفييت، وطالب بإجراء بعض الإصلاحات. فما كان من جورباتشوف إلا أن ردَّ الصفعة بدعوة بعض الهنود من شمال أمريكا إلى موسكو، حيث أكدوا أنهم كانوا مساجين سياسيين فى الأراضى التى سرقها الأمريكيون من أجدادهم. لقد أعطى ريجان لجورباتشوف بعض دروسه الخاصة فى العلاقات العامة، عندما خرج ـ دون تخطيط مسبق ـ إلى شارع «اربات» الشهير فى موسكو، واختلط مع حشود الناس. وكان من الواضح استمتاعه باستخدام الشعب السوفيتى والميدان

الأحمر كخلفية لسياسته الخاصة، وفى نفس الوقت، تولت شبكات التليفزيون الأمريكى بث تغطية رائعة غير مسبقة للشعب الروسى وثقافته وتاريخه.

ولم تكن تغطية شبكات التليفزيون للاجتماعات بنفس القدر، لأن الزعيمين لم يستطيعا التوصل إلى هدفهما المحدد: خفض الأسلحة الاستراتيجية. لقد أثبت الفشل مدى المثابرة الكامنة فى المحافظين فى كلا الجانبين، وقوة تراث عدم الثقة، وحدود سلطات الرئيسين. وأبدى جورباتشوف الندم على «الفرص الضائعة»، وأشار إلى أنه سينتظر خليفة ريجان لكى يعاود المحاولة. وتوقف ريجان فى طريق عودته إلى الوطن ـ فى لندن ـ لكى يتباحث مع رئيسة الوزراء «تاتشر»، ومن هناك أصدر بياناً، أزال به كثيراً من الإحساس اللاذع والإحباط، اللذين نتجا عن الفشل فى التوصل إلى اتفاق فى موسكو؛ إذ قال ريجان إن «جورباتشوف» «رجل جاد يسعى وراء إجراء إصلاحات جادة. لقد بدأنا فى إزالة حواجز العصر الذى تلى الحرب... وهذا وقت إجراء تغيرات دائمة فى الاتحاد السوفيتى».

كان ذلك صحيحاً بكل تأكيد، فى كل الجبهات. فى روسيا، كانت سياسة «جلاسنوست» قد فتحت الباب أمام توجيه انتقادات لاذعة للحكومة بالاضافة إلى تشجيع الرافضين من أعضاء الإمبراطورية السوفيتية ـ الذين بلغوا عدة ملايين ـ على الاعتراض والمطالبة باستقلالهم. بعد مرور ثلاثة شهور على اجتماع قمة موسكو، عمت المظاهرات الشعبية «إيستنيا» و «لاتفيا» و «ليتوانيا»، وهى الجمهوريات البلطيقية الثلاث التى قام ستالين فى ١٩٤٠ بضمها بالقوة إلى الاتحاد السوفيتى. وسرعان ما تبعتها مظاهرات أخرى فى: أرمينيا، وآذربيجان، وجورجيا، وحتى أوكرانيا. ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ إذ أضرب عمال المناجم فى كافة أنحاء الاتحاد السوفيتى. واستمر خبراء الغرب فى إصدار تنبؤات يومية ـ تقريباً ـ بأن جورباتشوف لن ينجو من الاضطرابات الهائلة، التى أخذت تجتاح البلاد. ولكنه استمر ـ بطريقة ما ـ فى موقعه.

وكان أحد أسباب بقائه أنه كان سياسيا داهية، استطاع أن يحبط مناورات كل المعارضة الداخلية، والسبب الآخر كان نجاحه في التعامل مع ريجان، الذى ظهرت دلائله المثيرة في سبتمبر، عندما قام الأمريكيون بتدمير اثنين من صواريخ «بيرشينج» كخطوة أولى في تنفيذ معاهدة "INF"، مع قيام مسئولين من الولايات المتحدة بمشاهدة اختبار نووى سرى في الاتحاد السوفيتى، وقياسه بأدواتهم الخاصة. وكان كلا التصرفين مستبعدين منذ سنتين فقط، عندما كان الأمريكيون يقومون بتركيب صواريخ «بيرشينج» في ألمانيا، أصر السوفييت ـ مثلما أصروا لمدة أربعين سنة ـ على أنهم لن يسمحوا أبداً لفرق الفحص الأمريكية بالتواجد على أراضيهم.

عندما ترك ريجان منصبه في يناير ١٩٨٩، كان العالم مختلفاً جداً عما كان عليه عندما انتقل ريجان إلى البيت الأبيض؛ فالقوات الكوبية كانت تنسحب من أنجولا، حيث بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار، وكان السوفييت يتراجعون من أفغانستان، وكذلك انتهت حرب إيران والعراق. وفي أمريكا الوسطى، بدأ وضع خطة لإحلال السلام، وأخذت الاعتداءات المسلحة تتناقص. وأخذ الارهاب الدولى في الزوال، رغم وجود اثنى عشر أمريكياً كرهائن في قبضة الارهابيين في لبنان، حيث استمر القتال، بينما قامت انتفاضة شعبية بقيادة شباب صغير السن في المناطق العربية المحتلة بإسرائيل ـ الضفة الغربية وغزة وشرق القدس ـ أجبرت القوات المسلحة الإسرائيلية على التصرف بأسلوب وحشى دموى. أهم ما في الأمر أن التقدم الذى شهدته الفترة الثانية لرئاسة ريجان ـ في سبيل إنهاء الحرب الباردة، وتحقيق انفراج حقيقى في العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ قد فاق كل ما شهدته أية إدارة أمريكية أخرى. لقد بدأ السلام ينتشر في كافة أنحاء العالم، فقل عدد الحروب، وقلت حدة القتال في عام ١٩٨٩ عن أى عام سابق لعام ١٩٣٨.

ولم يحدث عبر نصف قرن، أن قام رئيس أمريكى بتسليم خليفته سياسة خارجية أمريكية، في حالة أفضل من ذلك. ويرجع الفضل في ذلك ـ جزئياً ـ إلى إصرار ريجان على رفض قبول الحلول الوسطى. مع الشيوعية، بأى حال من الأحوال

(«اهدموا هذا الحائط»). ولكن، رفضه سداد نفقات سباق التسلح الذى قام بتصعيده، أدى إلى ترك ديوناً لخليفته فاقت ـ بقدر هائل ـ كل الديون التى جلبها كل الرؤساء السابقين معاً.

علاوة على ذلك، فإن كثيراً من التغير الذى طرأ على العالم، وقع رغماً عن ريجان أكثر مما كان بسببه. إن الدور الذى قامت به الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف إطلاق النار فى الحرب بين إيران والعراق، كان أكثر إيجابية من أى شئ فعله ريجان، وهو ما ينطبق ـ أيضاً ـ على انسحاب السوفييت من أفغانستان، وفك التشابك بين أنجولا وناميبيا. بل إن الحقيقة هى أن ريجان كثيراً ما كان عائقاً، خاصة عندما أعاق الأمم المتحدة، عن طريق وقف دفع مستحقات اليونسكو (قرار أيديولوجى فرضته السياسة الداخلية إذ كان مرتبطاً بسياسة اليونسكو فى تنظيم النسل)، وعن طريق التهديد بوقف مستحقات الأمم المتحدة، بسبب التصويت ضد إسرائيل. وتحت قيادة «بيريز دى كويلار» كانت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدى مهمتها بنجاح فى مرتفعات الجولان، وناميبيا، وقبرص، ولبنان، وكان النجاح الدبلوماسى الذى أحرزته الأمم المتحدة بهدوء ـ خلال سنوات حكم ريجان ـ جزءاً من عملية ستتضح أبعادها فى التسعينيات: الضياع المتزايد لنفوذ الولايات المتحدة فى الحلبة الدولية. لقد داومت الأمم المتحدة على العمل بل الازدهار، رغم شكاوى الولايات المتحدة، وتدخلها المتعمد لإعاقة جهود الأمم المتحدة.

ربما كان أكثر ما يثير الدهشة هو شعبية ريجان الهائلة، التى استمرت بعد انقضاء ثمانى سنوات فى الرئاسة، رغم الديون القومية، ورغم قضية إيران ـ كونترا، ورغم الفضائح المحلية التى فاقت كل ما عداها خلال خمسين عاماً، ورغم تقلقله من إنتاج الأسلحة إلى تخريبها، ومن اعتبار رجال الكرملين بؤرة الشر فى العالم إلى غدوه من أكثر المعجبين بجورباتشوف. كما أن شعبية ريجان تصبح جديرة بالذكر أكثر، عندما تسترجع الذاكرة أن ستة من الرؤساء التسعة السابقين له، الذين قادوا الولايات

المتحدة ـ خلال اضطرابات نصف القرن، الذى شهد الكساد الاقتصادى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة ـ قد حكم عليهم معاصروهم بأنهم رؤوساء فاشلون: هربرت هوفر، وهارى ترومان، وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، وچيرالد فورد، وچيمى كارتر؛ فعندما تركوا مناصبهم، كانت شعبيتهم قد هبطت إلى درجة أن ثلاثة من كل أربعة منتخبين اعترضوا على الأسلوب الذى كانوا يؤدون به مهامهم. ولأن چون كنيدى ظل فى منصبه لفترة قصيرة جداً، لا تسمح بأى تقييم له مغزى، فإنه يبدو أن فرانكلين روزڤلت ودوايت إيزنهاور، ورونالد ريجان هم فقط الذين حكم عليهم معاصروهم بالكفاءة. وهذا يثبت عدة نقاط منها: صعوبات الفترة المعاصرة، وارتفاع توقعات الشعب من الرئيس، وعدم عدالة أحكام المعاصرين وغيرهم، ولكن هذا أيضاً يشير إلى أن ريجان ـ رغم ازدراء النقاد المحنكين الذين اعتبروه موضوعاً للسخرية ـ كان بشكل ما يقوم بشئ ما، على نحو سليم؛ أو ربما كان فقط محظوظاً.